تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية علي المناطق غير المخططة حضارياً في مصر

(دراسة تطبيقية علي استراتيجية وزارة التضامن الاجتماعي)

رسالة مقدمة من الطالبة

ايفون يوسف حكيم فنحاس

بكالوريوس تجارة (إدارة أعمال) . كلية التجارة . جامعة حلوان . ١٩٨٣

دبلوم في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ١٩٩٩

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٦

صفحة الموافقة علي الرسالة

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية علي المناطق غير المخططة حضارياً في مصر

(دراسة تطبيقية علي استراتيجية وزارة التضامن الاجتماعي)

رسالة مقدمة من الطالبة

ايفون يوسف حكيم فنحاس

بكالوريوس تجارة (إدارة أعمال) . كلية التجارة . جامعة حلوان . ١٩٨٣

دبلوم في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ١٩٩٩

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١- ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- ا.د/ماجدة إكرام عبيد

أستاذ العمارة بقسم العلوم الهندسية البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣- ا.د/نجلاء محمد إبراهيم

أستاذ الاقتصاد . كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة بني سويف

٤- ا.د/هشام محمد عارف

أستاذ العمارة ورئيس قسم الهندسة . كلية الهندسة

جامعة المنوفية

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية علي المناطق غير المخططة حضارياً في مصر

(دراسة تطبيقية علي استرتيجية وزارة التضامن الاجتماعي)

رسالة مقدمة من الطالبة

ايفون يوسف حكيم فنحاس

بكالوريوس تجارة (إدارة أعمال) . كلية التجارة . جامعة حلوان . ١٩٨٣

دبلوم في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ١٩٩٩

ماجستير في العلوم البيئية . معهد الدراسات والبحوث البيئية . جامعة عين شمس . ٢٠٠٧

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد . كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- ا.د/ماجدة إكرام عبيد

أستاذ العمارة ووكيل معهد الدراسات والبحوث البيئية لشئون المجتمع والبيئة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٦

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٦ موافقة الجامعة / /٢٠١٦

٢٠١٦

إهـــــداء

الى روح والدي ووالدتي

الى زوجي العزيز الدكتور محسن فايز

الى ابنائي الاعزاء

الى من تحملوا معي المشاق فكانت هذه الثمرة الطيبة، اليهم جميعاً أهدي هذا العمل.

الباحثة
ايفون يوسف حكيم

شكر وتقدير

إن الباحثة تسجد لله شكراً، وتنحني لأساتذتها أحتراما، وبعد شكر الله وحمده، يطيب لي التقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعدني في اعداد هذه الرسالة، فأشكر أولاً
الأستاذ الدكتور/ احمد فؤاد مندور استاذ الاقتصاد والوكيل السابق بكلية التجارة – جامعة عين شمس، والاستاذة الدكتورة / ماجدة إكرام عبيد استاذ العمارة – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، وذلك لتفضل سيادتهما بالإشراف علي الرسالة، وعلي ما بذلاه من جهد، وما أسداه لي من عون، وما قدمهما لي من توجيهات ونصائح كان لها عظيم الأثر في اعداد الرسالة.

كما يسعدني أن أتقدم بعظيم شكري وأمتناني لكل من الأستاذ الدكتور/هشام محمود عارف رئيس قسم الهندسة – كلية الهندسة – جامعة المنوفية، والأستاذ الدكتور/ نجلاء محمد إبراهيم أستاذ الإقتصاد – كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية – جامعة بني سويف، لتفضلهما بالموافقة علي المشاركة في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة.

ولا يفوتني في هذا المقام التقدم بالشكر لأساتذتي وزملائي في قسم والاقتصاد بالمعهد، علي ماقدموه لي من مساعدات يسرت لي إنجاز عملي.

وأشكر أيضا القائمين علي مركز البحوث والدراسات البيئية،. كما أشكر القائمين علي مكتبة معهد البحوث والدراسات البيئية.

لكم مني كل الشكر والتقدير

المستخلص

لقد تأثر الإقتصاد المصرى بالأزمة المالية العالمية، وفي ظل الظروف الإقتصادية العالمية والتي ألقت بظلالها علي الإقتصاد المصري يقع العبء علي الحكومة متمثلة في وزارة التضامن الإجتماعي ليس فقط الإستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الإجتماعي وتحقيق العدالة الإجتماعية ولكن التوسع في بنود هذا الإصلاح وقد كشفت الوزارة عن ثلاث إجراءات قررتها الحكومة في هذا الصدد أولها إدراج أصحاب معاش الضمان الإجتماعي في القانون الجديد الخاص بالتأمين الصحي وهو ما سيكلف الدولة نحو مليار و١٠٠ مليون جنية أما الإجراء الثاني فهو إستيعاب نحو ٢٥٠ ألفا من العمالة المؤقتة والعائدة من الخارج وإصدار بطاقات تموينية لها والإجراء الثالث هو رصد٣،٩ مليار جنيه لدعم وتطوير ١٠٠ قرية من القرى الأكثر إحتياجا سواء في البنية الأساسية أو الإسكان أو الصحة كبداية لمشروع تنمية ١٠٠٠ قرية مما يساهم فى حماية الفئات الأكثر إحتياجا وتوفير الأمان لها.

وتكمن مشكلة الدراسة في انه وبرغم التطورات الإيجابية التى شهدها الإقتصاد المصرى فى السنوات القليلة الماضية نتيجة إتباع سياسات إصلاحية إقتصادية ومؤسسية، إلا أن الإقتصاد المصرى تأثر بالأزمة المالية العالمية، وفي ظل موازنة عامة للدولة لا تستوعب عملية تنمية المناطق الفقيرة وغير المخططة حضارياً، وفي ظل دور هش لوزارة التضامن الإجتماعى في مواجه مشكلة البطالة بالشكل المطلوب تصبح تنمية المناطق غير المخططة حضارياً أكثر صعوبة، خاصة في ظل ماتشكله من تهديد إجتماعي وإقتصادي وبيئي علي الدولة. وأعتمدت الدراسة علي البيانات الأولية والثانوية، والدوريات الإقتصادية التي تصدرها الهيئات الحكومية والأهلية، والدراسات العلمية المنشورة وغير المنشورة، والتقارير والنشرات الدورية لوزارة التضامن الإجتماعي، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي، والهيئة العامة للصادرات والواردات، إلي جانب الأبحاث المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، ولقد إستهدفت الدراسة إلي الوقوف علي الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية علي مصر بوجه عام، ومدى تأثيرها على المجتمعات العشوائية بوجه خاص والتى تعانى من نقص الخدمات وعشوائية التخطيط ، ودور وزارة التضامن الإجتماعي في تطوير وتنمية تلك المناطق.

والدراسة في سبيلها إلي ذلك فقد إعتمدت علي كل من الأسلوب الوصفي والتحليلي للوقوف علي تاثير الأزمة المالية العالمية علي الإقتصاد المصري بوجه عام، والمناطق غير مخططة حضاريا بوجه خاص، كذلك إستخدام تحليل مصفوفة SOWAT لتحليل إستراتيجية وزارة التضامن الإجتماعي. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تضرر قد حدث بالفعل في عدة قطاعات بفعل الأزمة وما أدت اليه من ركود في الإقتصاد العالمي

إنتقلت إنعكاساته إلي الإقتصاد المصري بشكل يمكن القول أنه كان محدوداً. **مما يثبت عدم صحة الفرض القائل: هناك تأثير للأزمة المالية العالمية علي المناطق غير المخططة حضارياً في مصر.**

أيضاً هناك العديد من التهديدات التي تواجه إستراتيجية وزارة التضامن الإجتماعي في المناطق غير المخططة حضارياً، **مما يؤكد صحة الفرض الثاني للدراسة.**

كما أن هناك العديد من نقاط الضعف، التي تواجه إستراتيجية وزارة التضامن الإجتماعي، **مما يؤكد صحة الفرض الثالث للدراسة.**

وبوجه عام يمكن القول بأن هناك إستراتيجية إنكماشية تتطلب تعظيم دور الوزارة من خلال السعي لتحجيم نقاط الضعف والتهديدات لإيجاد وضع جديد أفضل في المستقبل في المناطق غير المخططة حضارياً.

ولقد أوصت الدراسة بإستحداث آليات جديدة فعالة ضمن إستراتيجية وزارة التضامن الإجتماعي في المناطق غير المخططة حضارياً تعمل علي تحجيم نقاط الضعف والتهديدات قدر الإمكان والتركيز علي تعظيم الفرص ونقاط القوي، مع مراجعة شاملة للإستراتيجية الحالية، لإيجاد إستراتيجية فعالة في تنمية المناطق غير المخططة حضارياً، وتعظيم دور وزارة التضامن في المشروع القومي "الإستهداف الجغرافي للقري الأكثر إحتياجاً" من خلال حزمة من البرامج الهادفة للإرتقاء والتطوير بالجوانب الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية لسكان تلك المناطق.

.

الملخص العربي

بدأت بوادر الأزمة المالية في الولايات المتحدة ودخل الإقتصاد الأمريكي في حالة من الإنكماش عام ٢٠٠١، ثم شهدت سوق المال إنهياراً واسعاً عام ٢٠٠٣، إذ إنخفض مؤشر "ناسداك" (وهو مؤشر الشركات التكنولوجية الحديثة) بمقدار ٨٠%، كما إنخفض مؤشر بورصة نيويورك بنحو ٤٥% وتم إيقاف التعامل مع أسهم مئات الشركات، وتم إلغاء أسهم أكثر من ألف شركة من بورصات الأوراق المالية نظراً لإنخفاض أسهمها ما دون الدولار الواحد، وقد واصل منحني الأزمة صعوده حتي وصل إلي قمته في عام ٢٠٠٨، وهو ما أدي إلي دخول الإقتصاد الأمريكي في حالة جديدة من الإنكماش الإقتصادي، فأصبحت أزمة عالمية تعاني منها جميع وحدات النسق الدولي. ويعتبرها الخبراء بأنها أسواء أزمة إقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية، ولقد حدثت في سوق الرهن العقاري، وسوق الأوراق المالية، والمصارف والبنوك الأمريكية.

إلا أن الاقتصاد المصرى تأثر بالأزمة المالية العالمية، إلا أن التأثير كان واضحاً بالنسبة للقطاعات ذات التوجه الخارجي التي تعمق من إندماج مصر في الإقتصاد العالمي مثل: السياحة – النقل البحري وقناة السويس– تحويلات المصريين العاملين بالخارج – أوراق المال والإستثمار الأجنبي المباشر والقطاع المصرفي – والصناعات التصديرية سواء الإستخراجية أو التحويلية، فهذه الأنشطة تتعامل في سلع وخدمات تدخل في التجارة الدولية أو قابلة بحكم طبيعتها لأن تكون مجالاً للمعاملات الدولية، وقد تزايدت أهميتها النسبية مع تنامي سرعة إنخراط الإقتصاد المصري في المجتمع الدولي، فقد تصاعد معدل إندماج مصر في الإقتصاد العالمي – مقاساً بنصيب التجارة الدولية (صادرات وواردات) للناتج المحلي الإجمالي – من ٤١% عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلي نحو ٦٣% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ثم إلي نحو ٧٢% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

لقد حدث بالفعل تضرر في عدة قطاعات بفعل الأزمة وما أدت اليه من ركود في الإقتصاد العالمي إنتقلت إنعكاساته إلي الإقتصاد المصري بشكل يمكن القول أنه كان محدوداً.

وفي ظل تلك الظروف ء كان هناك عبئاً علي وزارة التضامن الإجتماعي ليس فقط الاستمرار في تنفيذ برنامج الإصلاح الإجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ولكن التوسع في بنود هذا الإصلاح وقد كشفت الوزارة عن ثلاث إجراءات قررتها الحكومة في هذا الصدد أولها إدراج أصحاب المعاش الضمان الاجتماعي في القانون الجديد الخاص بالتأمين الصحي وهو ما سيكلف الدولة نحو مليار و١٠٠ مليون جنية أما الإجراء الثاني فهو استيعاب نحو ٢٥٠ ألفا من العمالة المؤقتة والعائدة من الخارج وإصدار بطاقات تموينية لها والإجراء الثالث هو رصد٣،٩ مليار جنيه لدعم وتطوير ١٠٠ قرية من القرى الأكثر احتياجا سواء في البنية الأساسية أو

الإسكان أو الصحة كبداية لمشروع تنمية ١٠٠٠قرية مما يساهم فى حماية الفئات الأكثر احتياجا وتوفير الأمان لها.

ولقد أشتملت الدراسة علي الإطار العام للدراسة ، وأربعة فصول.

حيث **تناول الإطار العام للدراسة علي الآتي:** مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، ومنهجية الدراسة، ، والبعد المكاني والزماني للدراسة، ومصادر البيانات، والدراسات السابقة، وفروض الدراسة، وقد إنتهي بملخص لإطار الدراسة

الفصل الأول " الأوضاع الإقتصادية – الإجتماعية والعمرانية لبعض المناطق غير المخططة حضارياً"، وتضمن علي: المقدمة ، وثلاثة مباحث، وملخص الفصل الثاني.

المبحث الاول " المناطق غير المخططة حضارياً" حيث تناول: أولاً: تعريف المناطق غير المخططة حضارياً، ثانياً: أسباب نشأة وتفاقم مشكلة المناطق غير المخططة حضارياً، ثالثاً: الأوضاع السكانية للمناطق غير المخططة حضارياً.

المبحث الثاني الثاني "الأوضاع الإقتصادية والتعليمية والصحية لبعض المحافظات غير المخططة حضارياً" حيث تناول: أولاً: الأوضاع الإقتصادية، ثانياً: الأوضاع التعليمية، ثالثاً: الأوضاع الصحية.

أما الفصل الثاني "تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية علي مصر"، فقد تضمن علي المقدمة ومبحثين وإنتهي بملخص الفصل.

المبحث الأول "خلفية تاريخية عن الأزمة الإقتصادية"، وتناول: أولاً: تعريف بالأزمة الإقتصادية، ثانياً: بعض الأزمات الاقتصادية المعاصرة في القرن العشرين، ثانياً: بعض الأزمات الاقتصادية المعاصرة في القرن العشرين ، **أما المبحث الثاني" أثر الأزمة الإقتصادية علي مصر" فقد إشتمل علي** أولاً: تأثير الأزمة علي سوق المال والبورصة المصرية، ثانياً: تأثير الأزمة علي القطاع المصرفي، ثالثاً: تأثير الأزمة علي سوق الصرف، رابعاً: تأثير الأزمة علي أوضاع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، خامساً: تأثير الأزمة علي معدل الإستثمار، سادساً: تأثير الأزمة علي النمو الإقتصادي.

أما الفصل الثالث: دور الدولة والمجتمع المدني في تنمية المناطق غير المخططة حضاريا" فقد تضمن علي مقدمة ومبحثين وانتهي بملخص للفصل.

وتناول المبحث الأول"دور الدولة في تنمية المناطق غير المخططة حضاريا": أولاً: برامج التطوير المستهدفة للمناطق غير الآمنة، ثانياً: إنجازات وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات خلال الفترة يوليو ٢٠١٤– مايو ٢٠١٥، ثالثاً: إنجازات الوزارات:" المشروع القومي الاستهداف الجغرافي للقري الأكثر إحتياجاً خلال الفترة يوليو ٢٠٠٩ – فبراير ٢٠١٦، رابعاً: إستراتيجية الدولة الحالية

في حين تناول المبحث الثاني "دور المجتمع المدني في تنمية المناطق غير المخططة حضارياً": أولاً: آليات التمويل بالمشاركة، ثانياً: مؤسسة التمويل متناهي الصغر، ثالثاً: أهم منظمات المجتمع المدني

أما **الفصل الرابع "دور وزارة التضامن الإجتماعي في المناطق غير المخططة حضارياً" فقد إشتمل علي المقدمة ومبحثين وإنتهي بملخص للفصل.**

المبحث الأول: وتناول إنجازات وزارة التضامن الإجتماعي في المشروع القومي "الإستهداف الجغرافي للقري الأكثر إحتياجاً".

أما **المبحث الثاني فقد تناول تحليل إستراتيجية وزارة التضامن الإجتماعي لتطوير المناطق غير المخططة حضارياً** ، وأخيراً نتائج الدراسة، وتوصيات الدراسة وآليات التنفيذ ثم قائمة المراجع العربية والأجنبية.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاطار العام للدراسة	
مقدمة	٢
مشكلة الدراسة	٤
أهداف الدراسة	٤
منهجية الدراسة	٥
البعد المكاني والزماني للدراسة	٥
مصادر البيانات	٥
الدراسات السابقة	٦
التعليق علي الدراسات السابقة	١٩
فروض الدراسة	١٩
ملخص الإطار العام للدراسة	٢٠
الفصل الأول: الأوضاع الإقتصادية – الإجتماعية والعمرانية لبعض المناطق غير المخططة حضارياً	
مقدمة	٢٢
المبحث الأول: المناطق غير المخططة حضارياً	٢٤
أولاً: تعريف المناطق غير المخططة حضاريا	٢٤
ثانياً: أسباب نشأة وتفاقم مشكلة المناطق غير المخططة حضاريا	٢٦
ثالثاً: الأوضاع السكانية للمناطق غير المخططة حضاريا	٢٨
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والصحية لبعض المحافظات غير المخططة حضارياً.	٣٣
أولاً: الأوضاع الأقتصادية	٣٤
ثانياً: الأوضاع التعليمية	٤٧
ثالثاً: الأوضاع الصحية	٤٩
المبحث الثالث: الأوضاع العمرانية لبعض المجتمعات غير الخططة حضارياً.	٥٢
أولاً: الأوضاع الخارجية.	٥٢
ثانياً: الأوضاع الداخلية.	٥٦
ملخص الفصل الأول	٥٩

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية علي مصر	
مقدمة	٦١
المبحث الأول: خلفية تاريخية عن الازمة الاقتصادية	٦٣
أولاً: تعريف بالأزمة الاقتصادية	٦٣
ثانياً: بعض الأزمات الاقتصادية المعاصرة في القرن العشرين	٦٦
المبحث الثاني: أثر الأزمة الإقتصادية علي مصر	٧٠
أولاً: تأثير الأزمة علي سوق المال والبورصة المصرية	٧٠
ثانياً: تأثير الأزمة علي القطاع المصرفي	٧٢
ثالثاً: تأثير الأزمة علي سوق الصرف	٧٣
رابعاً: تأثير الأزمة علي أوضاع ميزان المدفوعات والميزان التجاري	٧٣
خامساً: تأثير الأزمة علي معدل الإستثمار	٧٤
سادساً: تأثير الأزمة علي النمو الإقتصادي	٧٥
ملخص الفصل الثاني	٧٧
الفصل الثالث: دور الدولة والمجتمع المدني في تنمية المناطق غير المخططة حضاريا	
مقدمة	٧٩
المبحث الأول: دور الدولة في تنمية المناطق غير المخططة حضاريا	٨١
أولاً: برامج التطوير المستهدفة للمناطق غير الآمنة	٨٣
ثانياً: إنجازات وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات خلال الفترة يوليو ٢٠١٤– مايو ٢٠١٥	٨٤
ثالثاً: إنجازات الوزارات:" المشروع القومي الاستهداف الجغرافي للقري الأكثر إحتياجاً خلال الفترة يوليو ٢٠٠٩ – فبراير ,٢٠١٦	٨٥
رابعاً: إستراتيجية الدولة الحالية	٨٨
المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في تنمية المناطق غير المخططة حضارياً	٩٠
أولاً: آليات التمويل بالمشاركة	٩٢
ثانياً: مؤسسة التمويل متناهي الصغر.	٩٣
ثالثاً: أهم منظمات المجتمع المدني	٩٤
ملخص الفصل الثالث	١١١

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع: دور وزارة التضامن الإجتماعي في المناطق غير المخططة حضارياً	
مقدمة	١١٣
المبحث الأول: إنجازات وزارة التضامن الإجتماعي في المشروع القومي "الإستهداف الجغرافي للقري الأكثر إحتياجاً".	١١٥
المبحث الثاني : تحليل إستراتيجية وزارة التضامن الإجتماعي لتطوير المناطق غير المخططة حضارياً	١١٧
نتائج الدراسة	١١٩
توصيات الدراسة	١٢٣
آليات التنفيذ	١٢٣
ملخص الفصل الرابع	١٢٤
قائمة المراجع العربية والاجنبية	١٢٥

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	توزيع الأسر المعيشية حسب المحافظة ونوع القرية	٣٣
(٢)	توزيع الأسر المعيشية في عينة المبادرة الأولي حسب المحافظة ونوع القرية	٣٥
(٣)	متوسط قيمة ومصدر دخل الأسرة السنوي في عينة قري المبادرة الأولي حسب المحافظة	٣٨
(٤)	توزيع الأسر بقري المبادرة طبقاً لتملك الأصول الانتاجية	٤١
(٥)	تقييم خدمات الجمعيات الزراعية بالنسبة لقري المبادرة الأولي	٤٢
(٦)	توزيع الأسر التي يغطيها نظام بطاقات التموين في قري المبادرة الأولي طبقا للمحافظات	٤٤
(٧)	توزيع الأسر التي تتلقي تحويلات نقدية في قري المبادرة الأولي طبقا للمحافظات	٤٥
(٨)	توزيع الوحدات الصحية المتاحة والمعتمدة بقري المبادرة الأولي	٥٠
(٩)	الأوضاع المعيشية الخارجية بقري المبادرة الأولي	٥٢
(١٠)	عدد قري المبادرة الأولي التي يوجد بها طرق ممهدة أو مرصوفة طبقاً للمحافظات	٥٤
(١١)	عدد قري المبادرة الأولي التي بها أقسام شرطة ووحدات مطافئ وطرق مضاءة طبقاً للمحافظات	٥٥
(١٢)	عدد قري المبادرة الأولي المتصلة بشبكة المياه النقية طبقاً للمحافظات	٥٧
(١٣)	تطور معدلات الناتج المحلي والاستثمارات المحلية	٧٥
(١٤)	تصنيف المناطق العشوائية بمدن المحافظات	٨٣

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١-	صافي الهجرة مابين ١٩٩٦- ٢٠٠٦ بإستخدام GIS	٢٨
٢-	التوزيع النسبي للأسر في قري محافظات المبادرة الأولي حسب حالة الفقر	٣٥
٣-	متوسط قيمة ومصدر دخل الأسرة في قري المبادرة الأولي حسب المحافظة	٣٨
٤-	التوزيع النسبي للمشتغلين في الزراعة بعينة قري المبادرة الأولي	٤٠
٥-	التوزيع النسبي لأسر قري المبادرة الأولي طبقاً لتملك الأصول الانتاجية	٤٢
٦-	التقييم النسبي لخدمات الجمعيات الزراعية في قري المبادرة الأولي طبقاً للمحافظات	٤٢
٧-	التوزيع النسبي للأسر التي يغطيها نظام بطاقات التموين في قري المبادرة الأولي طبقا للمحافظات	٤٤
٨-	التوزيع النسبي للأسر التي تتلقي تحويلات نقدية من وزارة التضامن الاجتماعي في قري المبادرة الأولي طبقا للمحافظات	٤٦
٩-	التوزيع النسبي للأمية في قري المبادرة الأولي طبقا للمحافظات في الفئة العمرية ١٥-٢٤ والفئة العمرية ١٥ - ٣٥	٤٨
١٠-	مدي انتشار الامراض لكل ١٠٠٠٠ مواطن في قري المبادرة الأولي	٤٩
١١-	التوزيع النسبي للوحدات الصحية المتاحة والمعتمدة بقري المبادرة الأولي طبقاً للمحافظات	٥١
١٢-	التوزيع النسبي للاوضاع المعيشية الخارجية في قري المبادرة الأولي طبقا للمحافظات	٥٣
١٣-	التوزيع النسبي للطرق الممهدة والمرصوفة التي تؤدي الي أو خارج قري المبادرة الاولي	٥٤
١٤-	التوزيع النسبي للقري التي يوجد بها أقسام شرطة ووحدات مطافئ وطرق مضاءة	٥٥
١٥-	التوزيع النسبي للقري المتصلة بشبكة المياه النقية طبقا للمحافظات	٥٧